الأمم المتحدة

A/62/725–S/2008/164

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه رسالة تعرض موقف الجمهورية العربية السورية بشأن التقرير السادس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم

070308 070308 08-26501 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

[الأصل: بالعربية]

١ - تؤكد سورية مجددا إدانتها للعدوان الذي قامت به إسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦ على لبنان، والذي أدى وما يزال يؤدي إلى قتل وجرح الآلاف من الأبرياء اللبنانيين وإلى اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن الجمهورية العربية السورية تؤكد على ضرورة تنفيذ هذا القرار دون انتقائية أو استهداف للأطراف التي عانت أساسا من نتائج هذا العدوان الكارثية، خاصة وأن هذا القرار اعتُمد أساسا لإيقاف العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢ - تعيد الجمهورية العربية السورية مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بتراهة وحيادية والارتقاء إلى مساءلة إسرائيل ومعاقبتها على استمرارها في انتهاكها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشكل شبه يومي، الأمر الذي أكده الأمين العام في الفقرتين ١٧ و ٦٩ من تقريره الأخير. فقد أشار في الفقرة ١٧ إلى أن قوة اليونيفيل قد لاحظت ''عددا كبيرا من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني ... وأُبلغ عن عدد كبير جدا من الانتهاكات الجوية للأراضي اللبنانية ومياه لبنان الإقليمية يومي ٧ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ... وأن بعض الطائرات كانت تحلق على علو منخفض، بما في ذلك فوق مقر القوة في الناقورة''، مشيرة إلى أن قوة الأمم المتحدة قد سجلت بتاريخ ١٧ شباط/فبراير، أي خلال يوم واحد، ٣٦ انتهاكا جويا. كمان أن مندوب لبنان الدائم في رسالته الأخيرة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ قد ذكر أن إسرائيل قد ارتكبت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ''٢٤٧ انتهاكا جويا و ٢٧ انتهاكا بحريا و ١١٨ انتهاكا بريا'' مضيفا أن هذه الانتهاكات الإسرائيلية، لا سيما البرية، قد أصبحت بشكل منتظم، حيث عمدت إسرائيل مرارا وتكرارا إلى التسلل إلى الأراضي اللبنانية لاختطاف مواطنين لبنانيين كما أوضح ذلك الأمين العام في الفقرات ٩ و ١٠ و ١٣. إن هذه الانتهاكات الموثقة رسميا لدى الأمم المتحدة استنادا إلى تقرير الأمين العام وتقارير قيادة اليونيفيل والرسائل العديدة التي يوجهها وفد لبنان الدائم بشكل دوري تتطلب من المجلس المبادرة إلى مساءلة إسرائيل ومعاقبتها عن تلك الانتهاكات، كما تستدعي من جانب الأمين العام تسليط الضوء بشكل واضح على أن مثل هذه الممارسات هي خرق فاضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد كنا نتوقع من السيد الأمين العام ألا يقتصر في الفقرة ٦٩ من تقريره على التعبير عن القلق إزاء استمرار تلك الانتهاكات فقط، وألا يعتبر في الفقرة ١٧ من تقريره أن تحليق الطائرات الحربية الإسرائيلية

فوق مقر قيادة اليونيفيل في الناقورة مجرد تشكيلات روتينية أو مناورات تدريبية، خاصة وأن الأمين العام كان قد وصف تلك الخروقات في الفقرة ١٧ نفسها من تقريره ''بأنها تشكل جميعها انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)''. وبناء على ذلك، كنا نأمل أن ينسجم الأمين العام مع فحوى الفقرة الآنفة الذكر بحيث يطالب مجلس الأمن بمساءلة إسرائيل عن انتهاكها لهذا القرار. ومما يدعو إلى مزيد من الأسف هو أن مجلس الأمن لم يتحرك مرة واحدة تجاوبا مع الطلبات اللبنانية لوقف انتهاكات إسرائيل المستمرة على الرغم من ادعاء بعض أعضائه الفاعلين حرصهم على استقرار لبنان وسلامته وتداعيهم لاتخاذ القرارات وبيانات الإدانة كلما طلبت إسرائيل ذلك ضد الجانب اللبناني.

٣ - يعيد التقرير سرد المزاعم حول تهريب للسلاح عبر الحدود السورية - اللبنانية. ولقد أكدت سورية في رسائلها السابقة والتي صدرت آخرها في الوثيقة S/2007/724 بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن تلك الادعاءات هي ذات دوافع سياسية وليست أمنية هدفها التغطية على انتهاكات إسرائيل المستمرة لكل من سيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإقحام سورية في القرار المذكور لأسباب لم تعد خافية على أحد. وقد أكد ذلك تقرير الأمين العام في الفقرة ٤٣، حيث أشار فيها إلى أن القوة المشتركة لمراقبة الحدود في لبنان، التي تتشكل من الأجهزة الأمنية اللبنانية الأربعة، والتي تمتد منطقة عملياتها إلى ما يقارب ١٣٠ كم على طول الحدود الشمالية للبنان مع سورية، قد ذكرت أنها ''لم تكتشف أي حالة لتهريب الأسلحة في منطقة عملياتها''. إن هذه المعلومات اللبنانية الهامة تتطابق مع التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين اللبنانيين سابقا، والتي نفوا فيها وجود أي تهريب، وتتطابق أيضا مع ما ذهب إليه تقرير الفريق المستقل لمراقبة الحدود اللبنانية (LIBAT) الصادر في الوثيقة S/2007/382 بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في الفقرتين ٤٠ و ١٢٠ منه، حيث أشارت الفقرة ٤٥ إلى أنه ''لم تقدم السلطات تقارير عن مصادرة أسلحة أو ذخائر من أي من المعابر الحدودية الرسمية الأربعة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ...'' كما أن الفقرة ١٢٠ قد ذكرت ''... بيد أن المصادرات كافة شملت تهريب سلع تقليدية كوقود الديزل والملابس والاسمنت والأغذية وغيرها. ولم تسجل أي مصادرة شملت أسلحة أو متفجرات. ورغم إجراء عدد صغير من مصادرات الأسلحة غير المشروعة، فإن أيا من هذه القضايا، على ما ذكرت أجهزة الأمن الحدودية، لم يحصل في إطار علاقة مباشرة بنشاط عبور للحدود، ولم يثبت أن أيا منها، حتى الآن، قد عبر الحدود السورية. وفي جميع القضايا التي وصلت إلى علم الفريق المستقل، زُعم أن حركة الأسلحة هذه داخلية بين مواقع مختلفة في لبنان''.

٤ - إن تلك المزاعم الإسرائيلية حول تهريب السلاح عبر الحدود السورية - اللبنانية تهدف إلى إيجاد الذرائع لتبرير انتهاك إسرائيل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكما كنا قد أشرنا في رسالتنا السابقة أنه لا ينبغي أن يُعتد بهذه المزاعم أصلا لأن إسرائيل معادية لسورية وتحتل جزءا من أراضيها خلافا للقانون الدولي ولمئات القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والموثقة لدى الأمانة العامة على مدى عقود. وإن تكرار هذه المزاعم في تقرير الأمين العام يتناقض مع ما أشار إليه في الفقرة ٤٣ من نفس التقرير من أن الأجهزة الأمنية اللبنانية الأربعة لم تكتشف أي حالة لتهريب الأسلحة في منطقة عملياتها على الحدود السورية - اللبنانية، مما يستوجب على الأمانة العامة ألا تنظر مجددا في تلك الادعاءات وتنحيها جانبا وأن تأخذ بالمعلومات التي ننقلها إليه وتلك التي أكدها مندوب لبنان في رسالته الأخيرة من ''أن لا جدوى من إطلاق أي ادعاءات لا تدعمها دلائل بحصول عمليات نقل غير قانونية عبر الحدود''. إن الدور الذي نتوقعه من الأمانة العامة للأمم المتحدة هو التقليل من حدة أية توترات تشهدها العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة، وليس اختلاق مشاكل يستخدمها البعض للإساءة للعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين العربيين الجارين.

٥ - تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد القانوني الدولي على أن موضوع ترسيم الحدود هو شأن ثنائي يتعلق بسيادة الدول ويتم حله بين الحكومتين السورية واللبنانية. وفي هذا السياق، نشير إلى أننا كنا ننتظر من الأمين العام أن يشير في تقريره إلى أن السبب الحقيقي لتعثر حل مشكلة مزارع شبعا ومشكلة الشرق الأوسط بشكل عام هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها وللجولان السوري المحتل ورفض إسرائيل الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وأن يطالب إسرائيل صراحة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة بدلا من استبعاد ذكر إسرائيل بالاسم في الفقرة ٧٣ من التقرير وقيامه، بدلا من ذلك، بحث حكومتي سورية ولبنان على اتخاذ خطوات عملية لترسيم حدودهما وكأن احتلال إسرائيل لمزارع شبعا اللبنانية هو شأن آخر لا علاقة له بالمشكلة المطروحة أساسا. وكما أشرنا في رسائل سابقة، فإن الجمهورية العربية السورية تكرر استعدادها للبدء بترسيم الحدود السورية - اللبنانية بدءا من الشمال، وذلك لضرورات عملية بحكم وجود الجزء الجنوبي المشترك من هذه الحدود بما في ذلك مزارع شبعا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٦ - تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد مجددا على أن الاتصالات بين الجانبين السوري واللبناني لضبط الحدود ما زالت مستمرة. وكنا قد أعلمنا السيد الأمين العام ورئيس وأعضاء مجلس الأمن في رسالتنا المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بأنه تم عقد

١٧ اجتماعا بين الجانبين خلال الفترة من ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وسوف نستمر في تزويد الأمانة ومجلس الأمن بنتائج الاجتماعات التي ستُعقد لاحقا. إن استمرار هذه الاتصالات يؤكد وجود التزام مسؤول من الجانبين السوري واللبناني بضبط قضايا الحدود بين البلدين ثنائيا.

٧ - تعيد الجمهورية العربية السورية تأكيدها على أنها قامت بمضاعفة عناصر حرس الحدود على الجانب السوري. كما نذكّر، وكما أشار الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره، إلى أن سورية كانت قد طلبت من العديد من الدول الأوروبية تزويدها بمعدات فنية من أجل المساعدة في مراقبة حدودها وتدريب الكوادر السورية للقيام بهذه المهمة، إلا أنها لم تتلق أي رد من هذه الدول التي قامت بتزويد الجانب اللبناني فقط بهذه المعدات.

٨ - تؤكد سورية أن التواجد الفلسطيني في لبنان نظمه اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ولا علاقة لسورية بهذه الترتيبات الثنائية اللبنانية - الفلسطينية، وأن جميع المواقع الفلسطينية في لبنان تقع ضمن الأراضي اللبنانية حصرا، وبالتالي فإن سورية ليست مسؤولة عن أي خلل يصيب هذه الاتفاقات الموقّعة بين الجانبين اللبناني والفلسطيني إن وُجد مثل هذا الخلل.

٩ - تدين الجمهورية العربية السورية استمرا رفض إسرائيل تقديم المعلومات حول الذخائر العنقودية التي ألقتها خلال عدوانها الغاشم على لبنان عام ٢٠٠٦، وكذلك رفضها تقديم الخرائط حول الألغام الأرضية التي أدت منذ عام ٢٠٠٦ إلى الآن، وفقا لما أورده الأمين العام في تقريره، إلى ''مصرع ٢٧ مدنيا وإصابة ٢٠٩ آخرين، وإلى مقتل ١٤ من العاملين في إزالة الألغام (من بينهم أحد أفراد حفظ السلام في اليونيفيل) وإصابة ٣٤ منهم''. ولقد أكد الأمين العام في الفقرة ٧٤ أن ''النتائج الأولية تشير إلى أن المعلومات المقدمة من إسرائيل بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن الذخائر العنقودية لها قيمة محدودة جدا''. وكنا نتوقع ألا يقتصر الأمين العام على دعوة حكومة إسرائيل - بلغة حيادية - إلى تقديم تلك البيانات، بل أن يدين عدم تزويد الأمم المتحدة بتلك الخرائط حتى الآن وأن يطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات لمعاقبة إسرائيل، خاصة في ضوء العدد الكبير من الضحايا التي سببتها وما زالت تسببها هذه الذخائر المحرمة دوليا والتي أشار إليها الأمين العام في الفقرة ٥١ من تقريره.

١٠ - لقد أكد الأمين العام في الفقرة ٢٠ أن إسرائيل ''لن تكمل انسحابها من جنوب لبنان، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، طالما بقيت قوات الدفاع الإسرائيلية في شمال قرية الغجر''، مؤكدا في الفقرة ٧٠ بأن ذلك يشكل انتهاكا مستمرا لسيادة لبنان

وللقرار ١٧٠١ وللخط الأزرق. وفي هذا السياق، فإننا كنا نتوقع من الأمين العام أن لا يوجز موقفه في الفقرة ٢٠ ”على حث الطرفين على اتباع نهج بنّاء حتى تتسنى تسوية هذه المسألة“ بل أن يطالب إسرائيل بالالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من خلال الانسحاب من القسم الشمالي لقرية الغجر السورية المحتلة عام ١٩٦٧.

١١ - تطالب سورية الآخرين باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية قولا وفعلا، وذلك حفاظا على أمن واستقرار هذا البلد الجار الذي عانى الكثير بسبب التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية. وفي هذا الصدد، ننوه إلى أن قرار الإدارة الأمريكية الأحادي الجانب بإرسال خمس قطع بحرية عسكرية إلى قبالة الساحل اللبناني بذريعة حماية استقرار لبنان يهدد الاستقرار في لبنان ويعرّض جهود اليونيفيل للفشل.

١٢ - وأخيرا، فإن سورية تود أن تعيد تأكيد احترامها الدائم للبنان الشقيق والبلد العربي الجار واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه، ورغبتها في إقامة أطيب العلاقات معه وحل كل الإشكالات القائمة بين البلدين عند توفر هذه الرغبة لدى الحكومة اللبنانية. وتأمل سورية أن تدفع الأمانة العامة وبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالعلاقات بين البلدين إيجابيا بدلا من محاولة تأجيج الخلافات واختلاق خلافات جديدة لا تخدم إلا من يريد الإساءة للعلاقات التاريخية بين الشعبين والبلدين الشقيقين.

(توقيع) بشار **الجعفري**

السفير

المندوب الدائم